



علاقة قانون الانتخابات والأحزاب بالعنف السياسي في الجزائر

The relationship of the electoral law and parties with political violence in Algeria

توفيق تناح¹ * مختار برياح²

¹ طالب دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس (الجزائر)

البريد الإلكتروني: tewfiktennah2021@gmail.com

² جامعة وهران 2 (الجزائر)

البريدي الإلكتروني: mokhtarberiah22@gmail.com

تاريخ النشر

2020/12/01

تاريخ القبول

2020/07/18

تاريخ الإيداع

2020/05/04

الملخص:

يعتبر العنف السياسي، سلوك إنساني عرفته المجتمعات مع مختلف أشكال الحكم، ومختلف أشكال الأنظمة، ولهذا السلوك جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ويكون مختلفا حسب المصدر فقد يكون من طرف الشعب أو من طرف السلطة أو من طرف جماعة تخرج عن النظام وحتى عن الشعب، لهذا فانه ظاهرة مجتمعية مختلفة الأسباب ومختلفة المصادر. وتحاول الدراسة الحالية البحث في علاقة قانون الانتخابات والأحزاب بالعنف السياسي في الجزائر وما هي تداعياتها.

وثمة شبه اتفاق بين اغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على عن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي ؛ النظام ؛ المؤسسات ؛ الأحزاب.

Abstract:

Political violence is considered a human behavior that societies have known with different forms of government, and various forms of systems. This behavior has a number of political, economic, social, cultural, and psychological causes, and it is different

* المؤلف المرسل

depending on the source, it may be by the people, by the authority, or by a graduating group. On the system and even on the people, so it is a societal phenomenon with various causes and different sources.

The current study attempts to investigate the relationship of the election law and parties to political violence in Algeria and what are its implications.

There is a similar agreement between the majority of learners of the phenomenon of political violence on violence, which becomes political when its goals or motives are political, despite the difference between them in determining the nature and quality of these goals and the nature of the forces associated with them.

Keywords: political violence; regime; institutions; parties

مقدمة:

عاشت الجزائر مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق استجابة لما عرف بأحداث 05 أكتوبر 1988، والانفتاح الذي تضمنه دستور 1989 أوجد عنصر التعددية السياسية في المشهد الجزائري، وما تبعها من بروز أحزاب مختلفة التوجهات والمرجعيات الأيديولوجية التي استفادت من الجو الديمقراطي لتكثيف نشاطها وتسويق أفكارها، وخلال هذه المرحلة عرفت الجزائر أشكال متعددة من العنف السياسي، كان بعضه فتوي محدود زمنيا ومكانيا وكان بعضه الآخر شعبي جماهيري في كل القطر الوطني، وقد ردت الدولة عليه من جهتها بالعنف المضاد. وبهذا تكون الجزائر قد عاشت العنف السياسي بشتى أوجهه، وشتى مستوياته؛ وبمراحل متعددة الدرجات والأشكال. ولعل العشرية السوداء هي أكثرها انتشارا في الوطن وأطولها زمنا، فالعنف السياسي في الجزائر صدر من جميع الأطراف لذا سنحدد مصدر العنف عند كل من: الشعب وجبهة الإنقاذ الإسلامي المنحلة والنظام الجزائري.

ففي الوقت الذي كان النظام يرى نفسه تجسيدا للدولة الوطنية، كان التيار الإسلامي يرى في نفسه تجسيدا للإسلام السياسي، والبديل الأمثل لفشل مشروع الدولة الوطنية، فقد كان يرى الإسلاميين أن النظام لم يعد قادر على خلق إجماع سياسي وطني. ومع هذا يمكننا الجزم أن العنف السياسي كان في قلب صيرورة نشأة الدولة الوطنية في حد ذاتها، أي كان وسيلة أساسية للعمل السياسي منذ الوجود الاستعماري في الجزائر. وكانت

وحشية المستعمر الفرنسي قد أدت الى انتصار الجناح الراديكالي في حزب الشعب الجزائري. وهو الجناح الذي رأى في استعمال السلاح الوسيلة الوحيدة لبناء الدولة الوطنية ذات السيادة ومنذ تلك الفترة بقي العنف وسيلة أساسية من وسائل العمل السياسي كتنفيذ عمليات الاغتيال وممارسة العنف ضد الخصوم السياسيين، لكن بعد احداث 5 اكتوبر 1988 اصبح العنف يمارس بأشكال مؤسساتية اكثر مثل سن القوانين الاقصائية وتأطير الممارسة السياسية بشكل يضمن استحالة تغير عميق في النظام السياسي في الجزائر و لحل اهم تلك القوانين التي اثارت جدل كبير بين الاوساط السياسية الجزائرية نجد قانون الانتخابات 89-13 والاحزاب.

1. وقائع مبدئية:

يعتبر العنف السياسي في الجزائر من المظاهر المتأصلة في المشهد السياسي الجزائري منذ الفترة الاستعمارية والتاريخ حافل بحوادث عنف سياسي عرفت الجزائر في مختلف مراحلها السياسية حتى في مرحلة التعددية والانفتاح السياسي (Yafsah, 1992, 67). بدأت الأحداث في الجزائر مع ظهور دستور جديد في 23 فبراير عام 1989، تلاه إصدار قانون التعددية والأحزاب الذي ألغى احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للساحة السياسية في الجزائر، حيث أجاز طبقاً للمادة رقم (40) إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي. وسارعت الحكومة إلى إعطاء تصاريح لكل الأحزاب التي قدمت طلبات تأسيس. ومنها من له توجهات إسلامية. وظهر بذلك أكثر من (60) حزبا سياسيا (Yafsah, 1992, 68). بعدها بسنتين أجريت انتخابات البلدية في العاشر (10) جوان 1990. وحققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً كاسحاً بحصولها على نسبة تجاوزت 50%، وكان هذا الفوز بمثابة الشرارة التي استغلتها، بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ للقيام بإضراب وطني عام، كان من المقرر أن يستمر لمدة ثلاثة أيام. تحول فيما بعد إلى إضراب وطني مفتوح قريب من العصيان المدني (عياشي، 1991، 30). كان من تداعياته إلقاء القبض

على قيادة الجبهة نفسها وإعلان حالة الطوارئ، بعد تدخل الجيش وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في بداية صيف 1991 لغاية نهاية السنة، بعد ذهاب الحكومة التي نظمت الانتخابات المحلية التعددية الأولى.

وأجريت الانتخابات التشريعية في أواخر عام 1991 فحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول على 188 مقعداً من أصل 430 في البرلمان. وبالرغم من سجن قيادتها وبروز العديد من مؤشرات العنف المنظم تحت تسميات إسلامية مختلفة، بحيث لم تتوقف تداعيات الانتخابات عند هذا الحد، فقد تدخل الجيش لإلغاء نتائج الدور الأول منها، بعد إقالة استقالة رئيس الجمهورية الذي عوض برئاسة جماعية، كانت بداية تنصيبها، مرحلة لدخول الجزائر عشيرة كاملة من الاضطراب السياسي والعنف.

تولى السلطة المجلس الأعلى للدولة، وهي مؤسسة لم ينص الدستور الجزائري على إنشائها، وتم تعليق الجولة الثانية من الانتخابات التي كان يلزم إجراؤها لعدم حصول أي حزب على الأغلبية، ومنعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ممارسة أي نشاط سياسي، وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية والولاية التابعة للجبهة، وتم فرض قانون الطوارئ الذي قامت الحكومة بموجبه الكثير من التدابير القمعية على الحريات، واعتُقل قادة المحليين للجبهة الإسلامية للإنقاذ. تصاعدت وتيرة العنف في مطلع عام 1992، وبدأت مواجهات دامية بين أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقوات الأمن من الشرطة والجيش الجزائريين. استمرت أحداث العنف، ووقعت حوادث عنف وقتل، ولم يهدأ الصراع المسلح إلا مع عرض قانون الوئام المدني على البرلمان، والذي عرف بأنه الصيغة السياسية لاتفاق بين القيادات العليا للجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ، وطُرحت خطة السلام في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999، تلاها إصدار عفو للمسلحين الذين قبلوا تسليم أنفسهم للقضاء ونبذ العنف. لتبدأ مرحلة أخرى من العنف السياسي، لكن ليس لأسباب سياسية أو أيديولوجية وإنما لأسباب اجتماعية واقتصادية ظهرت بتزامن مع

تحسن في أسعار النفط وبداية تقليص ضغوط المديونية الخارجية وانطلاق العديد من مشاريع الإصلاحات الاقتصادية، التي زادت من حدة الفروق الاجتماعية بين الجزائريين. فروق اجتماعية كان من نتائجها ظهور الكثير من علامات التهميش التي مست، زيادة على الفئات الشعبية التي تأثرت وضعيتها سلبا بالتحويلات الاقتصادية الجارية وتقليص الأدوار التقليدية للدولة في المجال الاجتماعي، جزء كبير من الفئات الوسطى الأجير التي التحقت بصفوف الفقراء الجدد وهي الفئات التي كانت ذات علاقة خاصة بالعملية الانتخابية، لا من حيث الترشح لها فقط، بل بتأطيرها والترويج لها. وفي المقابل طفت على السطح فئة الأغنياء الجدد الذين استفادوا من التحويلات الاقتصادية الجارية للحصول على تراكمات مالية سريعة، ظهرت نتائجها في فيما بعد من خلال اهتمامهم بالعملية الانتخابية بشكل واضح، مستعملين فيها نقاط قوتهم الجديدة التي تحصلوا عليها في سنوات العنف: المال الذي ظهر بقوة كعامل حاسم خلال الانتخابات التي جرت بعد ذلك.

2. ماهية العنف والعنف السياسي:

يعتمد المفهوم السوسيولوجي للعنف على حالة المجتمع وطبيعة أنساق، فكل مجتمع يمارس الإكراه يطالب الفرد بالخضوع لمعاييره ونظمه. فالعنف إذ ماخرج عن إطاره المرتبط بالنظام الاجتماعي والديني والثقافي والسياسي يفرغ من محتواه، فالمعنى الذي يمكن أن يتخذه العنف بالمفهوم السوسيولوجي ينبغي أن يكون في إطار حضارة معينة وزمان محدد وموطن ثقافي معين فإذا أهملنا هذه المقومات لايمكننا الحديث عن العنف إلا بصور مجردة.

والعنف السياسي من الجانب السوسيولوجي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجماعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك

الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مراكزه وينفذون سياساته (الحيدري، 2015، 08).

وعليه يتفق معظم المشتغلين بعلم الاجتماع على أن ظاهرة العنف السياسي هي "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية"، ويعرفه عالم الاجتماع الأمريكي "هاري نيبورغ" بأنه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات. فهو يشير إلى أن العنف السياسي هو أعمال الخروج عن النظام وتكون ذات دلالة سياسية (الحيدري، 2015، 11).

ويشير مفهوم العنف إلى أي سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان أم لفظيا أم سلبيا، مباشرا أو غير مباشر نتيجة للشعور بالغضب أو الإحباط أو الدفاع عن النفس، أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين، أو الحصول على مكاسب معينة ويترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الآخر ولتحديده بدقة يتطلب الأمر التفرقة بين العنف الشرعي والعنف غير الشرعي، فالدولة التي تستخدم العنف بطريقة شرعية لحماية النظام والقانون داخل المجتمع، دون عقاب الممارسين للعنف الشرعي، أما العنف غير الشرعي، فيبدو عندما يتعرض الفرد للضرب من أحد الغرباء فإنه يعد سلوكا غير مشروع، كما يصنف العنف إلى عنف فردي يقع بين الأشخاص باستمرار ويتمثل العنف الجمعي في حالة الحرب الذي يستهدف التدمير والقتل الجماعي. وقد تطرق قانون العقوبات الجزائري رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 في مواده من 264 إلى 276 لموضوع العنف وعرفه بأنه كل خروج عن القانون الذي يضبط العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وهو كل انتهاك لحقوق الإنسانية قد تمارسه بعض الجماعات تحت دوافع مختلفة بغية فرض أفكار معينة أو فرض أمر واقع.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مظاهر العنف السياسي في :

أولاً: العنف الشعبي:

هو العنف الذي يمارس من قبل المواطنين أو فئات منهم ضد النظام السياسي لممارسة ضغوطات عليه للاستجابة لمطالبهم وقد يكون هدفه أحياناً الإطاحة بالنظام السياسي برمته. وتتمثل أشكاله في ما يلي: أعمال شغب، مظاهرات، اغتيالات أو محاولة اغتيال والتهديد بالقتل.

ثانياً: العنف الحكومي:

وهو العنف الذي يمارس من طرف النظام ضد المواطنين أو ضد فئات منهم لضمان استمراره في السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية والاجتماعية أو القضاء عليها و يتمثل في ما يلي: إعلان حالة الطوارئ، الاعتقال السياسي.

ثالثاً: العنف السياسي:

يمارسه النظام من خلال أجهزة ومؤسسات القهر، كالجيش والشرطة وأجهزة المخابرات، بإصدار قوانين استثنائية... الخ.

يتبين لنا من خلال عرضنا تبين لنا أن تعاريف العنف السياسي متنوعة ومتعددة إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين للظاهرة على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ورغم الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة وأهداف القوى المرتبطة به، فإن أغلبهم يعرفونه بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، ومن هذا المنطلق فإن العنف السياسي قد يكون منظماً، كالانقلابات، وعمليات الاغتيال، أو غير منظم كأحداث الشغب، وقد يكون فردياً كالاغتيال أو الاختطاف، أو جماعياً كالمظاهرات، الإضرابات، وأحداث الشغب، وعلنياً كالمظاهرات أو سرياً كاغتيال عناصر المعارضة.

كما قد لاحظنا خلط ولبس في المفاهيم بين العنف السياسي والمفاهيم المشابهة كالإرهاب السياسي والعنف الديني، وعدم الاستقرار السياسي. فإذا كان استخدام العنف عنصرا أساسيا للعمل الإرهابي، فإن كل سلوك عنيف لا يعد عملا إرهابيا. فمظاهر العنف تتعدد وتتفرع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب. أما العنف الديني المنظم فهو يعد أحد صور العنف السياسي المنظم، في حين يعتبر العنف السياسي هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي. لأن الاستقرار مفهوم أوسع وأشمل (الفالح، 1991، 39).

3. مظاهر العنف السياسي في الجزائر الممهدة لدستور 1989

عرف مطلع سنة 1988 نشاطا سياسيا مكثفا تغيرت فيه السياسة الاقتصادية جسده خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 وتم التخلي جزئيا عن النظام الاشتراكي وتشجيع القطاع الخاص والاعتماد الشبه كلي على الاستيراد اعتمادا على موارد النفط. وبانهيار أسعار النفط فشلت السياسة الاقتصادية الجديدة، وأصبح الوضع الاقتصادي المتردي يضغط على الشرائح الاجتماعية خاصة الفئات الشابة، وما زاد الأمر سوءا قرارات مجلس الوزراء الاستفزازية، من بينها الزيادة في نسبة الضرائب، وفرض دفع متأخرات السنوات الثلاثة الأخيرة دفعة واحدة، والزيادة في أسعار المواد الغذائية من 10 إلى 30%... وأعلنوا في الصحافة أنّ الدولة توقفت عن بناء المساكن الاجتماعية (مساعدة، 1991). وما تبعه ذلك من ارتفاع أصوات وشائعات تتحدث عن وجود شرخ كبير في جبهة التحرير الوطني، بين إصلاحيين يريدون الدخول بالحزب في مرحلة جديدة، ومحافظين متجمدين، حيث كان هو الحزب الوحيد المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية في البلاد وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة ومصادرتها والتعسف في استعمال السلطة (مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

عرفت مدينة قسنطينة بداية 1988 انتفاضة قوبلت بالقمع، وكانت بمثابة "بداية" لأحداث أكتوبر، وبدأ الحديث عن حملة واسعة ضد الفساد، وكلام في الشارع عن توزيع

الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، تم تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988، بدأت بواورها يوم 04 أكتوبر ليلا بالعاصمة؛ وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن، ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية. أي أن ظاهرة العنف السياسي داخل المجتمع الجزائري لم تكن وليدة الحراك السياسي الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات، ولم تكن بنفس الحدة طيلة مدة الأزمة الأمنية؛ بل انتقلت من أقل إلى أشد حدة. لكن على مستوى الفاعلين الرسميين يبرر ما حدث في 5 أكتوبر 1988 أن الذين قاموا بها كان هدفهم الأساسي هو القضاء على الأحادية الحزبية والانتقال الى التعددية السياسية، إلا أن هذا القول ما هو إلا ذريعة استعملت لتجسيد ما كان يحضر له من قبل على أرض الواقع، فالسيد "رابح بيطاط" يذكر أن بدايات التفكير في التعددية والانفتاح يرجع إلى ثلاث أو أربع سنوات قبل أحداث 5 أكتوبر 1988، حيث كانت هناك جماعة من الأشخاص تجتمع بأقبية رئاسة الجمهورية، ومنهم على الخصوص مولود حمروش وغازي حيدوسي لإعداد المشروع، وربما يكون معهما أبو بكر بلقايد والعربي بلخير خاصة. وأن هذا الأخير صرح بأنه ساهم في التحضير للديمقراطية بمساهمته في إنشاء الجمعيات غير السياسية التي انطلقت قبل التعددية (بيطاط، 1992).

والحقيقة ان مولود حمروش عبر عن التخطيط للاحداث عدة مرات بقوله "من تسبب في فقدان الزيت والخبز والصابون؟" هل هي منظومة التسيير؟ هل هي بيروقراطية خانقة؟ هل هي عدم التحكم في آليات الاقتصاد والمجتمع؟ من دفع بالشباب إلى التظاهر في الشوارع؟" ويجب على هذه التساؤلات بأن ذلك يعود أساسا إلى غياب قنوات التعبير. فالجزائر خلال تلك الفترة كانت تعج بالعديد من الاتجاهات والتيارات السياسية التي كانت تتحرك وتنشط بقوة إلى جانب التوجه الاشتراكي، وهما التوجه الليبرالي ورأسمالية الدولة

والتيار البربري وآخر إسلامي. وهذه التيارات كانت كلّها تبحث عن متنفس لها للتعايش مع الغير لكنّها منعت وقمعت (حمروش، 1991).

وحسب اعتقاد محمد السعيد معزوزي، فإن الأسباب الحقيقية لأحداث أكتوبر تعود إلى الإحباط الكبير الذي أخذ يشعر به الجزائريون، وخاصة الشباب منذ سنوات، والذي تكون نتيجة الهوة السحيقة الفاصلة بين الشعارات المرفوعة والنتائج المحققة بين الأمل الكبيرة والأوهام الكبيرة، فالشيء الملاحظ على أرض الواقع هو انعدام المساواة، وفقدان العدالة الاجتماعية، ففي الوقت الذي وعد فيه الشعب بحياة أفضل، ساءت حياة الأغلبية الساحقة من أفرادها، وفي الوقت الذي تتسع فيه دائرة الأغنياء وتنتشر قصورهم وفيلاتهم كالفطريات، ويسايرون الموضة في السيارات مثلما يسايرونها في الملابس، ويتم هذا ونحن على مرمى حجر من ثورة التحرير التي خرج منها الجميع تقريبا معدومين (معزوزي، 1992).

بعد هذه الأحداث مباشرة تم إقرار دستور جديد مبني على أساس التعددية السياسية في فبراير 1989، ولقد تمت هذه العملية بشكل مفاجئ ودفعة واحدة، وهذا في الوقت الذي كان من المفروض أن تتم العملية وفق فكرة التدرج في التطبيق الديمقراطي، إذ كيف يتأتى لشعب عاش في ظل الحزب الواحد لأكثر من ربع قرن أن تترك له مطلق الحرية السياسية بين عشية وضحاها، ولكن يبدو أنّ الدافع الأساسي لهذا التسرع في عملية الانتقال هو العمل على امتصاص الغضب الشعبي، وإعادة هيكلة النظام، فبمجرد المصادقة على دستور فبراير 1989، بدأت الأحزاب السياسية تظهر كالفقايع حتى وصل عددها في ظرف وجيز لا يتعدى السنة إلى ستين حزب، بعضها لا يتجاوز عدد أعضائها 15 عضوا، ولكن كل هذا لم يكن يشكل أي خطر على مستقبل البلاد لولا الفهم الخاطئ لكيفية ممارسة العمل الديمقراطي، فوقع أغلبهم فيما كان قد تحدث عنه العربي الزبيري سنة 1982 من أنّ أكثر الناس يعتقدون أنّ النظام الديمقراطي زيادة على الدفاع عن

الحقوق الفردية والجري وراء المصلحة الخاصة هو الذي يعطي للمواطنين فرصة التجريح لسبب أو بدون سبب. وفتح المجال امام اشكال اخرى للعنف السياسي .

4. قانون الانتخاب 89-13 و العمل السياسي:

أثبتت التجربة العالمية أن النظام الانتخابي لأي دولة، لا يبنى من فراغ، وإنما يعتمد على الخصوصية الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد. لكن ما حدث في الجزائر أن جميع القوى السياسية في الجزائر لم تأخذ من التعددية إلا ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدة الحكم، وإن لم تصل إلى مبتغاها فإنها تعتمد إلى نفي الآخر وتتكبر وجوده (الزبيري، 1986، 100)، ومن هنا تم اختزال العملية الديمقراطية، على أساس أن الديمقراطية شكل من أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يقوم على مبادئ المساواة والشرعية (جابي، 2007). فقانون الانتخابات 89-13 اعتمد نظام القائمة النسبية والتمثيل النسبي الذي تقوم على مبدأ تقليص التفاوت بين حصة الحزب من مجموع الأصوات الوطنية وحصته من مقاعد البرلمان وعليه فإن الحزب الرئيسي الذي يحصل 40 في المئة من الأصوات يجب أن ينال نسبة متساوية تقريباً من المقاعد ونفس الشيء بالنسبة لجميع الأحزاب مما يسمح بتمثيل كافة اتجاهات الرأي العام والأحزاب السياسية في البرلمان، وهو نظام ما فتى أن انتقدته أحزاب المعارضة الديمقراطية باعتبار أنه يضمن دائماً أغلبية للحزب الأكثر استقطاباً للناخبين أيديولوجياً ولا يسمح أبداً خلق نوع من التوازن بين الأحزاب السياسية. كما أنه منافي لما نص عليه دستور فبراير 1989 (عبد الوهاب، 2011، 109). ذلك أن ما جاء به دستور 1989 من مبادئ تكرر التعددية السياسية والحزبية، يتطلب وجود العديد من القوائم المتنافسة، وبالتالي وجود نظام انتخابي يتلاءم مع ذلك التعدد. حيث نصت المادة 40 من دستور 1989 على أن حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به. لكن القانون الانتخابي 89-13 لم ينتج عن اتفاق بين الأطراف السياسية الفاعلة الرسمية والشعبية، بل تم اعتماده تحت ضغط الحركات

الاجتماعية الاحتجاجية التي لم تكن تملك في الغالب أي تنشئة اجتماعية ديمقراطية أو تعددية، والتي تمكنت التيارات الدينية السياسية الجذرية، من ركوب هذه الحركات الاجتماعية ومنحها أهداف قيمية ودينية، اقصائية للنخب السياسية والفكرية الأخرى بما فيها القوى الدينية المعتدلة واليسارية والوطنية.

فبعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في أعقاب اقرار دستور 1989 ونظرا للمناخ التنافسي الذي كرسه، تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي 11/89 في 05 يوليو 1989 ثم تلاه مباشرة القانون الانتخابي 89-13 المؤرخ في 07/08/89 وما ورد فيه من قواعد تنظيمية، فمعيار الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة، يركز بالدرجة الاولى على النظام الانتخابي أي مجموع القوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات من يحق له ممارسة حق الاقتراع، كيفية تحديد الدوائر الانتخابية، كما يشمل ايضا العملية الانتخابية. لكن اغلب المحللين للقوانين الانتخابية الجزائرية، يتفقون ان كان لها اسباب ضمنية لعل اهمها محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة والمناسباتية. وإضفاء مسحة من الشرعية الداخلية والدولية على المؤسسات السياسية الرسمية وكذا إفراز نخب سياسية، يمكن أن تشارك جزئيا، في عملية تسيير المؤسسات، تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية. لكن على خلاف ما سبق كانت الانتخابات المحلية 10 جوان 1990 التي دشنت بها المرحلة التعددية، على خلاف كلي عن ما سبقها من انتخابات واستفتاءات فقد استطاع التيار الإسلامي السلفي تاطيرها وفرض منطقه في حالة من تخبط كبير، ميز أداء الادارة المركزية والمحلية، والتيارات السياسية الأخرى على حد سواء .

لقد ادت هذه الانتخابات التي سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة المحلية في أغلبية المدن الكبرى والمتوسطة على حساب الأحزاب السياسية، بما فيها جبهة التحرير التي تفوقعت داخل الفضاءات الريفية بالهضاب العليا والجنوب إلى مطالبة

التيارات الدينية بانتخابات تشريعية وحتى رئاسية مسبقة واستعمال مختلف اشكال العنف والاحتجاجات الاجتماعية في سبيل ذلك .لقد قام قادة التيار الديني بتعبئة فئات الشعب خاصة الشباب للمطالبة بمطالب اكثر جذرية. هي في الواقع اقصائية لباقي الاطراف والتيارات السياسية الأخرى.

ولتدارك الامر، سارعت السلطة المركزية للتحضير للانتخابات التشريعية وصدور القوانين المنظمة لها خاصة المتعلقة بالقوائم الانتخابية، لكن حتى سارعت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ باتهام الحكومة بأنها اقترحت قوانين على مقاس حزب جبهة التحرير عن طريق تقسيم للدوائر الانتخابية يمنح عدد نواب اكبر للمناطق الريفية وهي مناطق نفوذ للجبهة، فدعت انصارها للقيام بإضراب وطني عام، كان من المقرر له أن يستمر لمدة ثلاثة أيام، تحول فيما بعد إلى إضراب وطني مفتوح كان من اثاره إلقاء القبض على قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإعلان حالة الطوارئ، بعد تدخل الجيش وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في بداية صيف 1991 لغاية نهاية السنة (عياشي، 1991، 47).

ومع هذا فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنتائج دورها الأول رغم سجن قيادتها وبروز العديد من مؤشرات العنف المنظم تحت تسميات إسلامية مختلفة، بحيث لم تتوقف تداعيات الانتخابات عند هذا الحد، فقد تدخل الجيش لإلغاء نتائج الدور الأول منها، بعد إقالة/استقالة رئيس الجمهورية الذي عوض برئاسة جماعية، كانت بداية تنصيبها، مرحلة لدخول الجزائر عشيرة كاملة من الاضطراب السياسي والعنف.

ما يمكن قوله عن قانون الانتخابات 89 - 13 انه على خلاف القوانين الانتخابية السابقة، تم صياغته في ظروف مغايرة تماما، كان الهدف منها مختلفا فكما كانت اهداف احداث 5 اكتوبر 1988. حسب "محمد الشريف مساعديه" المسؤول الدائم للأمانة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني أن أحداث 5 أكتوبر كانت مؤامرة استهدفت الحزب والجيش

معا ونفذت بأجهزة تابعة للنظام وبتواطؤ خارجي "وهناك فئة من المسؤولين أرادوا البروز قبل المؤتمر السادس للحزب ليدخلوا هذا المؤتمر منتخبين ويكون لهم دورهم في القيادة الجديدة ففعلوا 5 أكتوبر وافتعلوه لتسمين أنفسهم سياسيا (بوعقبة، 1990، 72). كان قانون الانتخابات 89 - 13 تجسيدا لاستغلال القوى الاجتماعية الشعبية التي جندتها قوى سياسية في هرم السلطة، لتصفية حساباتها مع النخب المنافسة الأخرى وتحضير مشاريع سيطرتها على مؤسسات الدولة، في غياب حد أدنى من الإجماع والتوافق بين هذه النخب الحاكمة، مما أتاح الفرصة لتيارات رديكالية للبروز وإدخال البلاد في دوامة من العنف السياسي .

الخاتمة:

انطلاقا من الأحداث العنيفة التي عرفت الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، حاولنا من خلال هذا المقال أن نناقش قضية التحول الديمقراطي، وأن نبين ان اذا لم تكن اليات ذلك التحول مدروسة آخذة بعين الاعتبار خصوصية المجتمع والطبقة السياسية فيه، فإنها سوف تفشل، بل العكس تماما، قد تؤدي إلى تأجج وتشنج المشهد السياسي وبالتالي تنتج عنفا سياسيا دمويا. إن المجتمعات التي لا تزال تعيش مرحلة تداخل الحقل الديني والسياسي والاقتصادي وحتى الثقافي، يلجأ فيه الفاعلون السياسيون إلى تجنيد جميع الموارد المتاحة لإضفاء الشرعية على ممارساتهم وتصوراتهم، وتحقيق أهدافهم للبقاء في السلطة السياسية أو الوصول إليها.

ارتكز النظام السياسي الجزائري حتى ثمانينيات القرن الماضي على الشرعية الثورية لاحتكار السلطة، معتمدا في ذلك على الايدلوجية الشعبوية لنفي وجود خلافات واختلافات سياسية داخل المجتمع. لكن بمجرد انفتاحه على التعددية، ادخل الجزائر في الصراع الاجتماعي المفتوح تحديدا بعد إلغاء الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر 1991، وجاءت هذه الظاهرة كنتيجة لعدم استعداد المجتمع والطبقة السياسية للتحول الديمقراطي، وكذا تسرعها في تاطيره بقوانين لم تراعي الخصوصية الجزائرية. ولعل

أكثر الأمثلة على ذلك التسرع والتخبط نجد قانون الانتخابات 39-13 وقانون الأحزاب 89-11 .

قائمة المراجع:

Abdelkader Yafsah (1992) : la question de pouvoir en Algérie Alger.

احميدة عياشي (1991)، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص دار الحكمة، الجزائر.

الحيدري إبراهيم (2015)، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى للنشر، لبنان.

متروك الفالح (1991)، نظريات العنف والثورة- دراسة تنوعية مقارنة- جامعة القاهرة، مركز البحوث.

مساعدة محمد الشريف، (جريدة المساء 1991/07/29)

مركز الجزيرة للدراسات. (2017). أكتوبر 1988... ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية.

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15

بيطاط رابح. (جريدة السلام، 1992/11/02)

حمروش مولود. (جريدة المساء 3 ديسمبر 1991).

معزوزي محمد السعيد (جريدة الشعب 09 نوفمبر 1989).

محمد العربي الزبيري (1986)، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، الجزائر.

عبد الناصر جابي، الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار... أم ركود ؟ اللقاء السنوي السابع

عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية من تنظيم اللجنة العربية لحقوق الانسان .فرنسا، يوم

السبت 2007/08/18 (www.achr.eu/old/art218.htm).

عبد المومن عبد الوهاب(2011)، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية، دار الالمعية للنشر

والتوزيع . الجزائر.

احميدة عياشي(1991)، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص دار الحكمة. الجزائر .

سعد بوعقبة، "10 نوفمبر ينزع القناع عن 05 أكتوبر" مجلة الوحدة عدد 488 من 01 إلى 06 نوفمبر

1990. ص 69 - 83.

